الأنباء
الاثنين 16 يناير 2017

قدموه أمس وجاء في 4 محاور

الطبطبائي والسبيعي والبابطين يستجوبون الحمود عن إيقاف الرياضة والتفريط في الأموال العامة وتجاوزات مالية وإدارية وتعديات على حرية صحافة

قدم النواب د.وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبدالوهاب البابطين استجوابا الى وزير الاعلام ووزير الشباب الشيخ سلمان الحمود بصفته

استنادا لأحكام المادة 100 من الدستور متضمنا بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التالية التي تناولها الاستجواب في 4 محاور وهي استمرار وقف النشاط الرياضي في الكويت وتضليل الرأي العام والاعتداء على حرية الرأي والتعبير والتجاوزات المالية والإدارية في وزارة الإعلام.

وفيما يلي نص صحيفة الاستجواب:

قال تعالى:

(إن خير من استأجرت القوي الأمين ـ القصص آية 26)

وقال ﷺ:

«المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف» رواه مسلم.

وينص الدستور الكويتي في المادة رقم (10): «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي».

كما نص الدستور الكويتي في مادته رقم (17): «للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن».

لقد أدينا جميعا يمين القسم الدستوري المنصوص عليه في المادة الحادية والتسعين من الدستور، وذلك قبل أن نتولى أعمالنا في المجلس أو لجانه، حيث أقسم كل واحد منا بالله العظيم أن يكون مخلصا للوطن والأمير، وأن يحترم الدستور وقوانين الدولة وأن يذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن يؤدي أعماله بالأمانة والصدق.

وعندما أدينا هذا القسم كنا ندرك معه جسامة المسؤولية وثقل الأمانة، وضرورة الالتزام بما أقسمنا عليه والوفاء به، وآلينا على أنفسنا أن نقوم بواجباتنا الدستورية في التشريع والرقابة.

ومن بين أهم أدوات الرقابة التي أولانا إياها الدستور: أداة الاستجواب، حيث نصت المادة (100) من الدستور من بين ما نصت عليه «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وتأكيدا على أهمية ممارسة هذا الدور الرقابي، أشارت المذكرة التفسيرية بالدستور في معرض التصوير العام بنظام الحكم إلى ضرورة الحذر من المبالغة بضمانات السلطة التنفيذية عندما نصت على ما يلي:

«وذلك مخافة أن تطغى هذه الضمانات على شعبية الحكم أو تضيع في التطبيق جوهر المسؤولية الوزارية التي هي جماع الكلمة في النظام البرلماني، ومما يبعث على الاطمئنان في هذا الشأن ويدفع تلك المظنة إلى حد كبير ما أبتته التجارب الدستورية العلنية من أن مجرد التلويح بالمسؤولية فعال عادة في درء الأخطاء قبل وقوعها أو منع التمادي فيها أو الإصرار عليها، ولذلك تولدت فكرة المسؤولية السياسية تاريخيا عن التلويح أو التهديد بتحريك المسؤولية الجنائية للوزراء، وقد كانت هذه المسؤولية الجنائية هي الوحيدة المقررة قديما».

كما أن تجريح الوزير أو رئيس مجلس الوزراء بمناسبة بحث موضوع عدم الثقة وعدم التعاون كفيل بإحراجه والدفع به إلى الاستقالة إذا ما استند هذا التجريح إلى حقائق دامغة وأسباب قوية تتردد إرجاؤها في الرأي العام، كما أن هذه الأداة ستكون تحت نظر رئيس الدولة باعتباره الحكم النهائي في كل ما يثار حول الوزير أو رئيس مجلس الوزراء ولو لم تتحقق في مجلس الأمة الأغلبية الكبيرة اللازمة لإصدار قرار (بعدم الثقة) أو (بعدم التعاون).

كما أن شعور الرجل السياسي الحديث بالمسؤولية الشعبية والبرلمانية وحسه المرهف من الناحية الأدبية لكل نقد أو تجريح قد حمل الوزير البرلماني على التعجيل بالتخلي عن منصبه إذا ما لاح له أنه فاقد ثقة الأمة أو ممثليها، وقد بلغت هذه الحساسية أحيانا حد الإسراف مما اضطر بعض الدساتير الحديثة للحد منها حرصا على القدر اللازم من الاستقرار الوزاري.

ومن وراء التنظيم الدستوري مسؤولية الوزراء السياسية منذ ذلك الحين في التشكيلات الحكومية المتعاقبة.

ولا مجال للشك في أن هذا الحكم التفسيري الواضح الصادر عن المحكمة الدستورية يزيل أي التباس حول المسؤولية السياسية لوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب عن الأعمال التي صدرت عنه والسياسات التي أقرها أو اتبعها وإن كانت قد تمت في حكومات سابقة ما دامت هذه الأعمال المعيبة قد استمرت ولم تصحح، أو السياسات الخاطئة التي وضعها الوزير ذاته أو سلفة في حكومة سابقة لاتزال مستمرة.

ولقد أصيب المجتمع الكويتي الذي يمثل الشباب فيه الشريحة الأكبر والأغلب داخل المجتمع بصدمة كبيرة وخيبة أمل تمثلت في تعنت الوزير المختص عن شؤون الشباب برفض تطبيق الكويت للمتطلبات والمعايير الدولية الخاصة بشؤون الرياضة، مما ترتب عليه وقف النشاط الرياضي الكويتي الذي أثر سلبا على شبابنا وعلى وطننا الحبيب.

وقد أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2014/69) الصادر بالإجماع في الجمعية العمومية للأمم المتحدة باجتماعها في شهر أكتوبر 2014 على استقلالية الحركة الرياضية حسب ما جاء في الميثاق الأولمبي الدولي تحت قيادة اللجنة الأولمبية الدولية، وقد صوتت الكويت على بالقرار بالموافقة.

ولما كان وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب هو الوزير المعني بقطاع الشباب والرياضة في الكويت والمعني بمعالجة هذا الملف المهم إلا إنه لم يتخذ الإجراءات المناسبة اللازمة لحل مشكلة الرياضة في الكويت ورفع الإيقاف رغم المهل التي أعطيت له مما تسبب بحرمان جيل كامل من المشاركات الرياضية الخارجية، وضياع مجهود الشباب وضياع الأموال العامة التي صرفت على هؤلاء الشباب لإعدادهم للمشاركات الخارجية منذ صغرهم.

وكما إن وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب هو الوزير المعني بصفته بوزارة الإعلام الذي شاب عمله فيها الكثير من المخالفات المالية والإدارية الجسيمة دون محاسبة المتجاوزين والمقصرين وتركهم يمارسون أعمالهم حتى هذه اللحظة دون اتخاذ أية إجراءات قانونية تجاههم.

لأجل ذلك كله استحق هذا الوزير المساءلة السياسية من خلال هذا الاستجواب والذي جاء في المحاور التالية:

المحور الأول: إيقاف النشاط الرياضي في الكويت

أولا: إخلال الوزير المستجوب بمسؤولياته وذلك لمخالفته توجيهات حضرة صاحب السمو حفظه الله وعدم استفادة الوزير من تجارب الدول في التعامل مع الإيقاف.

لقد عانت الرياضة الكويتية منذ عام 2007ـ2012 كثيرا حتى تدخل صاحب السمو أمير البلاد بكتابه المرسل في تاريخ 9 يوليو 2012 الذي أكد على أن الكويت هي جزء من المنظومة الرياضية الدولية، وأن الكويت ملتزمة دائما باتخاذ الإجراءات الضرورية لتطوير قوانينها بما يتفق مع الميثاق الأولمبي، وسوف يتخذ صاحب السمو التعديلات الضرورية المطلوبة لقوانين الرياضة بإصدار مرسوم بقانون وفقا للمادة 71 من الدستور.

وفعلا صدر المرسوم بقانون (2012/26) وتم رفع الإيقاف وتمكن شباب الكويت من المشاركة بأولمبياد لندن تحت علم الكويت.

ثم وللأسف قام الوزير وبصفته المسؤول الأول عن الرياضة في الكويت بمخالفة توجيهات صاحب السمو، حفظه الله، مما أعاد كابوس الإيقاف مرة أخرى للرياضة الكويتية، ثم أن الوزير المستجوب لم يحسن التعامل مع ملف الإيقاف بالرغم من وجود حالات مشابهة للموقف الكويتي إلا أنه لم يستفد من تجارب تلك الدول التي تعرضت للإيقاف.

ونحن هنا نوجه أسئلة مشروعة للوزير المستجوب ونقول له:

ـ هناك العديد من الدول واجهت نفس مشكلاتنا الرياضة مثل الهند وروسيا ونيجيريا واليونان وأوقفت تلك الدول لنفس سبب إيقاف الكويت وهو التدخل الحكومي عن طريق الوزير المختص أو عن طريق هيئات الشباب والرياضة هناك، فلم لم تستفد من تجاربهم وتخطو خطواتهم وتقوم بتجنب الإيقاف كما تجنبوه؟

ـ ولماذا تقدمتم بمشروع تعديل على قانون 2012/26 الذي أصدره صاحب السمو وصادق عليه مجلس الأمة ورفع على إثره الإيقاف عن الرياضة الكويتية.

ـ ولماذا لم تستشيروا اللجنة الأولمبية الدولية قبل إصدار قوانين (2013/134 – 2014/117 – 2015/25 – 2016/34) علما بان تلك القوانين جميعها أدت لوقف النشاط الرياضي والذي تتحمل أنت مسؤوليته؟

ـ ولماذا وافقتم على وضع المادة رقم 30 من القانون 2016/34 والتي تنص على تطبيق عقوبة سجن الرياضيين المتطوعين، وأنت تعلم أن هذه المادة تخالف ليس فقط الميثاق الأولمبي وإنما تعدت ذلك بمخالفة المادة 30 من الدستور الكويت، وكذلك تخالف العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية؟

ثانيا: إخلال الوزير المستجوب بمسؤولياته من خلال تجاهل نداء اللجنة الأولمبية الكويتية للتعاون؟

لماذا لم يتجاوب الوزير مع نداء اللجنة الأولمبية الكويتية لتشكيل لجنة مشتركة لوضع النظم الأساسية للقانون رقم 2012/26، وسرعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتشكيل لجنة مشتركة لإعداد مشروعات النظم الأساسية للجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية تفاديا لما قد يترتب على التأخير في ذلك من مشاكل على الحركة الرياضية الأمر الذي قد يدفع اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية إلى إعادة إيقاف الرياضة الكويتية من جديد بعد أن بذل الجميع وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير، حفظه الله، جهودا مضنية في سبيل رفع الإيقاف عن الرياضة والرياضين في الكويت، خصوصا أن الهيئة العامة للشباب والرياضة تحت إشراف الوزير المختص حسب القانون وهي الجهة الحكومية المختصة والمنوط بها تطبيق القانون وتحقيق الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الذي بارك هذا القانون وأكد على احترام الكويت لالتزاماتها وتعهداتها الرياضية والدولية أمام المنظمات الرياضية الدولية بما يضمن بقاءها عضوا في الأسرة الرياضية الدولية ويمنع تعرضها مرة أخرى للإيقاف؟

ثالثا: إخلال الوزير المستجوب بمسؤولياته من خلال عدم طلب مهلة لتفادي الإيقاف.

سبق أن ذهب الوزير المستجوب إلى لوزان كرئيس لوفد الكويت بتاريخ 12 أكتوبر 2015 للتفاوض مع اللجنة الأولمبية الدولية قبل الإيقاف بخصوص قانون 2014/117 و2015/25، لماذا لم تطلب المهلة المناسبة لتعديل القانون بشرط تعليق العمل بالبنود المتعارضة من القانون كما اقترحت عليك اللجنة الأولمبية الدولية؟

رابعا: إخلال الوزير المستجوب بمسؤولياته من خلال إنفاق أموال عامة على قضايا خاسرة خارجيا ومحليا.

الوزير المستجوب يعلم أن أي مخالفة للقوانين الدولية من قبل أي دولة سيكون حتما لصالح المنظمات الدولية في حال الدخول في نزاعات وخصومات قضائية، فكيف يذهب الوزير وهو يعلم أنه مخالف للنظم والقوانين الرياضية الدولية ويقاضي تلك المنظمات والاتحادات الدولية، خصوصا وهو على علم بأن حكومة بنما خسرت جميع قضاياها أمام الكاس لنفس الأسباب التي أدت لإيقاف الكويت، وكذلك عندما يتعلق الأمر بصدام التشريعات المحلية مع الأنظمة الرياضية الدولية والميثاق الأولمبي.

خامسا: إخلال الوزير المستجوب بمسؤولياته من خلال تعقيد حل مشكلة الإيقاف من خلال قيامه بحل الهيئات الرياضية.

اتخذ الوزير المستجوب قرارات منها حل الهيئات الرياضية مما أدى إلى تعقيد حل المشكلة من خلال فرض المنظمات الدولية للمطلب الثاني وهو (إعادة مجالس إدارات الهيئات المنحلة) لرفع الإيقاف، علما أن الوزير المستجوب على علم بقرار محكمة الكاس بتاريخ 2016/6/13 الذي أكد على وجود مجالس الإدارات القائمة بتاريخ 2015/10/16.

سادسا: إخلال الوزير المستجوب بمسؤولياته من خلال استعانته بأطراف خارجية وإقحامهم بالقضايا المرفوعة من الكويت ضد المنظمات الدولية مما تسبب بإساءة كبيرة للعلاقة ما بين الكويت والمنظمات الدولية.

ـ استعان الوزير المستجوب في بعض قضاياه المرفوعة على المنظمات والهيئات الدولية في محكمة الكاس ببعض الرياضيين من إحدى الجنسيات الآسيوية، فما هو سبب استعانة الوزير المستجوب بالرياضيين من إحدى الجنسيات الآسيوية واستخدامهم في نزاع قضائي مع منظمات دولية مثل الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي للرماية، ونحن نسأل:

ـ لماذا رفض الرياضيون من دول مجلس التعاون الخليجي والرياضيون العرب الدخول معكم في نزاع مع المنظمات الدولية واتحاد الرماية ولم تجدوا سوى أولئك الآسيويين؟

ـ لماذا أدخلت الكويت بمثل هذا النزاع مع المنظمات الدولية واستعانت برياضيين من الجنسية الآسيوية وتعمدت الإساءة لسمعة الكويت التي أكد فيها صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله، بكتابه الموجه للجنة الاولمبية الدولية بأن الكويت دائما ملتزمة باحترام القوانين الدولية وملتزمة فيها؟

سابعا: قيام الوزير المستجوب بتضليل أعضاء مجلس الأمة والتدليس عليهم.

قام الوزير المستجوب من خلال البيان الذي تلاه في الجلسة الخاصة لمناقشة إيقاف النشاط الرياضي بتاريخ 21/ ديسمبر 2016 بتضليل أعضاء مجلس الأمة والشارع الرياضي من خلال الإدلاء بمعلومات مغلوطة وغير صحيحة حول ملف الإيقاف.

المحور الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للمال العام في وزارة الشباب والهيئات التابعة له.

إن للمال العام مكانة كبيرة حرص من خلالها المشرع على تأكيدها من خلال المادة (17) من الدستور والتي تنص على ان (للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن) فلقد تعددت المخالفات المالية والإدارية في الجهات التابعة للوزير المستجوب والمشار إليها، ومن هذه المخالفات على سبيل المثال لا الحصر:

ـ تجزئة أعمال تشغيل وإدارة فعاليات Winter Land والملاحظات التي شابت إبرام تنفيذ عقدها.

ـ التعامل مع الملف الرياضي من خلال الوفود الرسمية التي تم إرسالها في مهمات رسمية.

ـ المخالفات المالية والإدارية المذكورة في تقرير ديوان المحاسبة عن الهيئة العامة للرياضة ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة للشباب.

المحور الثالث: التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والتي مازالت قائمة ومستمرة حتى الآن دون اتخاذ أي اجراء بحقها أو إعادة الأموال العامة التي تم الاعتداء عليها.

أولا: التجاوزات المالية:

لقد قام الوزير بالحنث في قسمه الذي أقسم عليه مرتين، مرة أمام صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله، ومرة أمام مجلس الأمة الموقر بالحفاظ والذود عن مصالح الشعب وأمواله، إلا أن الوزير المستجوب قد وقعت تحت مسؤوليته في وزارة الإعلام العديد من التجاوزات والمخالفات المالية التي مازال بعضها قائما ومستمرا حتى الآن والبعض الآخر تم التغاضي عنه من قبل الوزير المستجوب ولم يتم اتخاذ أي إجراء حتى الآن بحق المتجاوزين رغم علمه بهذه التجاوزات، ويتمثل ذلك في العديد من الشواهد التي لا تعد ولا تحصى ومنها:

1ـ قام الوزير بتنفيع عدد من القياديين في الوزارة من خلال إبرام عقود تجارية وبرامج تنفيعية بمبالغ كبيرة على حساب المال العام، ومازال كل المتجاوزين مستمرين في أعمالهم إلى يومنا هذا.

2ـ تعيين عدد من الوافدين بعقود خاصة برواتب ومزايا مالية عالية رغم ان شهادات وخبرات بعضهم لا تستحق مثل هذه الرواتب والمزايا وذلك لأجل التنفيع على حساب المال العام.

3ـ الاتفاق بشكل مباشر أو غير مباشر مع شركات أو مؤسسات أو أفراد بغرض تلميع صورة الوزير المستجوب ومهاجمة خصومه.

4ـ التفريط بالأموال العامة للدولة المستحقة من خلال قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته.

5ـ التعاقد مع أحد الأفراد لعمل فقرة فنية في ختام مهرجان الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية والذي أقيم في مركز جابر الثقافي في مساء 2016/12/22 بقيمة 328 ألف دولار بما يعادل 98,860 ألف دينار.

ثانيا: التجاوزات والمخالفات الإدارية التي وقعت في عهد الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وقعت من الوزير المستجوب الكثير من التجاوزات والمخالفات الإدارية في وزارة الإعلام وفي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الواقعة تحت مسؤولية الوزير المستجوب ولم يتخذ إجراء بحقها حتى ساعة تقديم هذا الاستجواب، ومنها:

1ـ عدم اتخاذ أي إجراء بحق بعض الوكلاء المساعدين الذين قاموا بمخالفات إدارية خطيرة برغم علمه بذلك والتنبيه عليه أكثر من مرة.

2ـ قيام عدد كبير من الموظفين في وزارة الإعلام بتقديم تظلمات من القرارات والترقيات والتقارير السنوية ورفع العديد منهم قضايا أمام المحاكم الإدارية، مما يدل على الفوضى العارمة والفشل الإداري الكبير الذي شاب عمل الوزير المستجوب.

المحور الرابع: تجاوز الوزير المستجوب على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين من خلال السعي لإصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر.

قام الوزير المستجوب بإصدار قرارات إدارية وسعى لإصدار تشريعات عدة أدت إلى الاعتداء على الحريات العامة وخاصة حرية الصحافة وحرية الرأي والنشر الإلكتروني، وسمح بالقانون الذي سعى لتشريعه بملاحقة المغردين والناشرين وضيق عليهم، كما لاحق الصحافة الحرة وهي السلطة الرابعة وقيد عملها في العديد من القرارات التي أصدرها، ومازالت هذه القرارات السيئة مستمرة وقائمة إلى الآن، مما يدل على إصرار الوزير المستجوب على انتهاك الحريات العامة ومخالفة نصوص الدستور، ومثال على ذلك ما أوردته جريدة «الجريدة» تحت عنوان (الحمود يعتدي على حريات الصحافة:

ـ أصدر قرارا يحظر تغطية أخبار الفرعيات أو ما يتعلق بها.

ـ أعاد الصمت الانتخابي رغم صدور أحكام قضائية بعدم قانونيته.

ـ محظورات مطاطية تحت أفعال الإساءة والإخلال دون تحديد أشكالها).

وتأكيدا على ذلك ما أورده تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الذي أكد على تراجع مؤشرات حرية الصحافة في الكويت على مدار الثلاث سنوات الأخيرة حيث سجلت عام 2014 المرتبة 91 وعام 2015 المرتبة 90 وعام 2016 أي بعد صدور قانون جرائم النشر الإلكتروني حلت الكويت في المرتبة 103، وطوال هذه السنوات كان الوزير المستجوب على رأس الوزارة.

كما أدت سياسة الوزير ضد حرية الرأي والتعبير إلى قيام اللجنة المعنية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في الجلسة رقم 117 لسنة 2016 إلى إصدار توصيات تلزم الكويت بإلغاء أو تعديل القوانين التي تحتوي على أحكام تقيد الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام.

وانطلاقا من كل ما سبق فإننا وأداء للأمانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي بالذود عن حرياته ومصالحه وأمواله نتوجه بهذا الاستجواب إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب بصفته لاستمرار وقف النشاط الرياضي.

والله نسأل أن يحفظ الكويت وشعبها وأميرها من كل مكروه.

د.وليد الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين والحميدي السبيعي في طريقهم لتقديم الاستجواب

الغانم: المساءلة أدرجت على جدول أعمال جلسة 31 الجاري

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه صحيفة الاستجواب المقدم من النواب د.وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب البابطين والموجه الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، مشيرا الى أنه تم ابلاغ سمو رئيس الوزراء والوزير المختص بهذا الاستجواب.

وأضاف الغانم في تصريح مقتضب قبيل خروجه من المجلس أن الاستجواب سيدرج للمناقشة في جلسة 31 يناير الجاري، وفي حال رغب الوزير في التأجيل فإنه يحتاج موافقة المجلس على هذا الطلب.

وسئل عما أثير من ملاحظات أو شبهات على الاستجواب فأجاب «لم أقرأ الصحيفة حتى الآن».

الطبطبائي: قضايا مهمة متداولة في الرأي العام ستكون حاضرة بقوة في الاستجواب

قال النائب د.وليد الطبطبائي: تقدمت والزميلان الحميدي السبيعي وعبدالوهاب البابطين بصحيفة استجواب وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود من اربعة محاور.

واشار الطبطبائي في تصريح صحافي عقب تقديم الاستجواب ان محاور الاستجواب تتمثل في الايقاف الرياضي والتجاوزات المالية والادارية في هيئتي الشباب والرياضة ومخالفات في قطاعات الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب فضلا عن اعتداء الوزير على حرية الصحافة وملاحقة المغردين.

وقال أعطينا الحمود اكثر من مهلة لتصحيح الاوضاع خاصة فيما يتعلق بالجانب الرياضي حيث كنا نطمح لان نشارك في آسيا لكن ذهبت الفرصة، لذلك الاستجواب مستحق.

واوضح الطبطبائي قائلا: هناك قضايا مهمة متداولة في الرأي العام ستكون حاضرة بقوة في الاستجواب وقدمنا اسئلة برلمانية بها مثل التجاوزات في وزارة الاعلام التي ترقى الى مساءلة الوزير وتعيين المستشارين بغير حق والحقيقة ستكون بأيدي النواب يوم الاستجواب.

وقال اطلب من النواب عدم الحكم مسبقا على محاور الاستجواب، مشيرا الى ان طرح الثقة متروك لقناعات النواب وانا موقفي الى ما بعد الجلسة، لافتا الى ان الرأي الاخير سيكون للمجلس وهو الذي يقرر ان يبقى الوزير في منصبه اولا أو ان يحتكم الوزير للمجلس ويطلب التصويت على طرح الثقة اذا كان واثقا من عمله.

واكد ان موقفنا واضح حول الجلسة السرية او الاحالة الى المحكمة الدستورية او حذف اي محور من المحاور فهذا مرفوض تماما وعلى الوزير ان يصعد المنصة ويفند المحاور اذا ما كانت هناك محاور غير دستورية بناء على وجهة نظره.

ورفض الطبطبائي ان تقوم الحكومة بتدوير الوزير الى موقع آخر، مشيرا الى ان ذلك كان قد ينفع قبل الاستجواب اما بعد تقديمه رسميا فعليه صعود المنصة او الاستقالة او مواجهة طرح الثقة به.

وحول موقف مجموعة 26، ذكر الطبطبائي ان هذه المجموعة ليست حزبا وكل نائب فيها يتعامل مع الاستجواب وفقا لقناعاته.

المستجوبون: الوزير أخلّ بمسؤولياته وخالف توجيهات صاحب السمو بعدم الاستفادة من تجارب الدول في التعامل مع الإيقاف

الوزير لم يتجاوب مع نداء اللجنة الأولمبية الكويتية لتشكيل لجنة مشتركة لوضع النظم الأساسية لقانون 2012/26

الحمود أخلّ بمسؤولياته في إنفاق أموال عامة على قضايا خاسرة خارجياً ومحلياً

وزير الشباب قام بإقحام أطراف خارجية في القضايا المرفوعة من الكويت ضد المنظمات الدولية

العديد من التجاوزات والمخالفات المالية وقعت تحت مسؤولية الوزير في وزارة الإعلام وتغاضى عنها

الوزير قام بتنفيع عدد من القياديين في الوزارة بإبرام عقود تجارية وبرامج تنفيعية بمبالغ كبيرة على حساب المال العام

تعيين عدد من الوافدين بعقود خاصة برواتب ومزايا مالية عالية